مثله الا بهى انه اذا اصاب عضو انسان او ثوبه
من سور الدجاجة المخلاة او من الماء الذى اخل الصبى
يده فيه وصلى مع ذلك جازت صلاته واذا صلى فى سؤر دبر
الممسكين جازت الصلاة لان الطهارة فى هذه
الاشياء اصل وقد تيقنا الطهارة وشككنا
فى النجاسة فلم تثبت النجاسة بالشك كذا فى
النهاية ثم قال وروى محمد رحمه الله فى الكتاب
ان عليا رضى الله عنه سئل عن دباغ
النصارى من اهل الكتاب فلم ير به بأسا انتهى

وما تعلق بتمام المسائل المتعلقة
بالرخص من عامة الاصل وبالجملة ان الاحتياط
فى امر الطهارة ليس من سنة السلف
فمن له طبع مستقيم خال عن الوسوسة
واستعداد فاضل ان يجرى على القوى والاحوط
بحيث لا يفوت به اهم منه كالجماعة والتداعى

والذكر

والذكر والكنز والتصنيف واما الموسوس
او المستعد فعليه ان يتحرز الرخصة والسعة
الى ان ينقطع عنه احتمال الوسوسة **الفصل**
الثانى فى التورع والتنزه من طعام اهل الاوطان
من الاوقاف او بيت المال مع اختلاط الحلال
والحرام واكل طعامهم وهذا ناشئ من الجهل
او الرياء فانكان الكسب بالبيع والاجارة
ونحوهما اذا روعى فيها شرائط الشرع
حلال طيب كذلك الوقف اذا صح وروعى
شرائط الواقف فلا شبهة فيه اصلا اذا الصحابة
رضى الله عنهم وقفوا واكلوا منه وكذا بيت المال
يحل لمن كان مصرفا له اذا اخذه بقدر الكفاية
وقد اخذ الخلفاء الاربعة رضى الله عنهم سوى
عثمان رضى الله عنه منه فلا فرق بين الوقف
وبيت المال وبين غيرهما من المكاسب

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)